العام الاول للانتفاضة، مصاحبة لنمط الحياة الجديد في الاراضي المحتلة الذي اتسم بالتضحيات التي تفرضها حدّة المواجهة مع سلطات الاحتلال. واخذت هذه القيم تفرض نفسها حتى على العناصر غير المشاركة في الانتفاضة. وباختصار، اشار التقرير الى بروز الاتجاه الاسلامي الذي حاول فرض قيمه بالقوة.

النقطة الخامسة، حركة تحرر وطني ام ثورة اجتماعية؟ طرح التقرير سؤالاً مؤداه، هل تعني التغيرات الاجتماعية التي حدثت مع الانتفاضة تجاوز النضال الفلسطيني، في المرحلة الراهنة، لطابعه كحركة تحرر وطني، ليصبح اقرب الى الثورة الاجتماعية؟ وهنا اشار التقرير الى القضية الاختلافية بين «فتح»، من ناحية، والجبهتين، الشعبية والديمقراطية، من ناحية اخرى. فقد رأت «فتح» ان الشعب الفلسطيني كله متضرر من الاحتلال، ومن ثمّ جعلت الهدف الاول هو تحقيق الاستقلال الوطني، بما يعني عدم جواز اثارة المسألة الاجتماعية قبل تحقيق هذا الهدف؛ في حين برزت اتجاهات يسارية تقوم على رفض الفصل بين النضال التحرري الوطني والنضال الاجتماعي، فأكدت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، ضرورة ان تواكب الثورة الاجتماعية الثورة الوطنية، وابرزتا اهمية ان تتولى «الطبقات الثورية» قيادة مرحلة التحرر الوطني، وذلك انطلاقاً من تصور مؤداه «ان النضال الوطني يرتبط بمسألة الصراع الطبقي». لكن الملاحظ ان التصور الاول، الذي تبنّته «فتح»، هو السائد في العمل الفلسطيني؛ وظل هذا المنهج المرشد للنضال الفلسطيني طوال السنوات العشرين الماضية، وبقى موجّهاً للانتفاضة ايضاً.

الاطار الحركي للانتفاضة: في هذا الجزء، تناول التقرير البناء التنظيمي الذي يقوم على شبكة واسعة من اللجان الشعبية التي تدير العمل اليومي في الاراضي المحتلة، وفقاً للمهام التي تحددها قيادة الانتفاضة. ويعتمد هذا التحليل على النداءات الصادرة من القيادة الموحدة للانتفاضة الى جانب متابعة الروايات المختلفة عن احداث الانتفاضة، وذلك للتوصل ـ على حد تعبير التقرير ـ الى الملامح العامة لهذه اللجان، التي تشتمل على نوعين رئيسين: اولهما، القوة الضاربة التي تقود العمليات؛ وثانيهما، اللجان النوعية التي تعمل على تلبية الاحتياجات الانسانية التي يفرضها استمرار الانتفاضة، بحيث يمكن اعتبارها بمثابة نواة الادارة الفلسطينية المستقلة؛ هذا بالاضافة الى اللجان الشعبية التي تمثل محور الجهاز التنظيمي للانتفاضة؛ وقد حققت نجاحاً ملموساً؛ اذ اصبحت بديلة من السلطة المحتلة في ادارة شؤون الحياة اليومية للفلسطينيين؛ وهذا ما يفسّر الجزع الذي سبّبته هذه اللجان للحكومة الاسرائيلية، والذي انعكس، بوضوح، في القرار الذي اصدرته سلطات الاحتلال، في ١٨/٨/١٩٨٨، بشأن تجريم انشاء هذه اللجان، وفرض عقوبات مشددة على كل من يشتبه في عضويته في هذه اللجان، وفرض عقوبات مشددة على من يشتبه في انضمامه اليها، او مساعدتها.

آليات المواجهة المباشرة: أشار التقرير الى ان الاضراب كان هو الاسلوب الرئيس للمواجهة الذي اعتمدت عليه الانتفاضة، والذي استخدم بشكل منظّم ابتداء من منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، بحيث اصبح الاضراب منظماً بشكل مركزي تحدده القيادة الموحدة. وتدل متابعة نداءات القيادة الموحدة على وجود حرص واضح على تحقيق نوع من التوازن بين اساليب المواجهة المباشرة، بما فيها الاضراب، وبين اساليب بناء الاستقلال الاقتصادي. ويمكن القول ان المشكلة الجوهرية التي تحول دون التقدم على صعيد العصيان المدني الشامل، او شبه الشامل، تتمثل في البعد الاقتصادي. فشرط العصيان المدني يتوقف على وجود تنمية شعبية. والسؤال هو كيف تكون هناك تنمية شعبية؟ قدّم التقرير، في اجابته عن هذا التساؤل، تصوراً مثالياً لا يوجد له سند في الواقع؛ او بعبارة أخرى، ان التصور المقدّم يحتاج الى عقود طويلة كي يتحقق، وقبل هذا اقامة الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية. في ذلك الوقت يمكن ان نبدأ في فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي. وحجتنا في ذلك تقوم على اساس ان هناك دولاً مستقلة ذات سيادة لم تستطع، حتى الآن، ان تنسلخ عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والدول النامية خير مثال على ذلك. وفك الارتباط، حينما اقترحه د. سمير امين، يقوم على مراحل عديدة، تبدأ بالتكيّف، ثمّ التعامل مع النظام الرأسمالي، وصولاً الى احداث التنمية المستقلة التي تنشدها غالبية الدول النامية، وهي ـ كما اشرنا ـ دول مستقلة ذات سيادة؛ فما بالنا باقتصاد الاراضي